وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة-

السنة الثانية علوم اقتصادية
التاريخ : 2025/01/16 **الاسم واللقب : .....**
التوقيت: 16.00-14.30 **الفوج :.....**

امتحان الدورة العادية في مادة المالية العمومية

السؤال الاول: يقتضي مبدأ السنوية بان تكون فترة الموازنة العامة سنة مدنية وذلك لاعتبارين اساسيين اذكرهما ؟ وبين ماهي مختلف استثناءات هذه القاعدة مع الشرح ؟ (5ن)

لاعتبارين **الاول سياسي ويتعلق بموضوع رقابة الهيئة التشريعية** على تنفيذ عمليات الميزانية من قبل الهيئة التنفيذية. **والثاني مالي ويتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي** والذي يتحدد في الغالب بسنة خاصة فيما يتعلق بتحصيل الايرادات.
وقد ظهرت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة نذكر منها :
أ- الميزانية الاثنا عشر: ويتعلق هذا الاستثناء بتأخر المصادقة على الميزانية، وبالتالي يتم العمل بمبلغ الاعتمادات المفتوحة للسنة السابقة اذ تصرف في حدود جزء من اثنتي عشر شهريا ولمدة اقصاها ثلاثة اشهر وتخص بشكل اساسي نفقات المستخدمين ونفقات سير المصالح ونفقات التحويل.
ب- الاعتمادات الاضافية : وهي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا وتضاف الى الاعتمادات الموجودة سابقا بسبب عدم كفايتها.
ج- رخص البرامج : وهي الاعتمادات المصادق عليها من قبل السلطة التشريعية والتي تخص الحصة غير السنوية لنفقات الاستثمار(التجهيز)، والتي يتم تنفيذها بواسطة رخص البرامج وهي تخصيصات تتعدى السنة.

السؤال الثاني: ما المقصود بالتقدير الجزافي للوعاء الضريبي؟ (1ن)

تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جزافيا على أساس الاعتماد على بعض الدلائل التي يحددها المشرع الضريبي المعبرة على مقدار دخل المكلف كرقم الأعمال قرينة لتحديد الربح.

السؤال الثالث: اذكر الفرق بين الميزانية العامة للدولة وميزانية الجماعات المحلية من حيث مبدأ التوازن؟ (2ن)

على **عكس ميزانية الدولة والتي يمكن المصادقة عليها في حالة عجز** في سبيل تحقيق التوازن الاق والاج ، ينبغي أن يتم **التصويت على الميزانية المحلية وهي في حالة توازن** و يمثل توازن الميزانية السنوية في ظاهره تعادل نفقات الجماعة المحلية مع مواردها، إلا أن التوازن الحقيقي للموازنة المحلية يتمثل في تحقيق المعادلة بين إمكانياتها الحقيقية وما أنيط بعهدتها من تسيير أمثل لمرافقها العمومية ومن تنمية للطاقات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بمنطقتها.

السؤال الرابع: اذكر مختلف الهيئات المخول لها الرقابة على المالية العمومية ؟ (3ن)

تتمثل هيئات الرقابة في:
رقابة المراقب المالي، المحاسب العمومي، الرقابة البرلمانية ، المفتشية العامة للمالية، واخيرا رقابة مجلس المحاسبة.

السؤال الخامس: تختلف قيمة اثر المضاعف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، بين ذلك؟ (2ن)

يشير المضاعف إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك. فعندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات و ريع لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار.
ان الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل والانتاج والاستهلاك ولهذا يطلق عليه اثر المضاعف. لكن اثر المضاعف يختلف اثره في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، **لارتباطه بمرونة الجهاز الانتاجي فيكون مرتفع في الدول المتقدمة ومنخفض في الدول النامية لعدم قدرة الجهاز الانتاجي التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.**

السؤال السادس: تستخدم السياسة الضريبية كادات لتغطية عجز الموازنة العمومية بين اثر ذلك على الاقتصاد؟ (2ن)

تؤدي زيادة الضرائب إلى **تخفيض المداخيل** العامة للافراد مما **يقلص من عمليتي الادخار و الاستهلاك**، كما تؤدي الزيادة الضريبية إلى **رفع أسعار السلع و الخدمات**، وهذا الاثر يقع بشكل كبير على أصحاب المستويات المتدنية من الدخول . و تلعب زيادة الضرائب كذلك **دورا سلبيا على الانتاج**، من خلال تأثيرها في الرغبة و الحافز على العمل عند مختلف القوى العاملة نتيجة لقلة دخولهم، مما ينعكس سلبا على إسهامهم في الانتاج، و من الناحية الاخرى **تقل الرغبة و الحافز عند أصحاب رؤوس الاموال في زيادة استثماراتهم** داخل البلد .و أخيرا يؤثر ارتفاع الضرائب على توجهات المنتجين و المستثمرين، فتتركز نحو أنشطة و قطاعات بعينها لانخفاض الضرائب فيها، مما يخلق بالتالي انخفاضا عاليا في إنتاج بعض السلع، يقابله إنتاجا عاليا في السلع الاخرى.

السؤال السابع : يعد الاصدار النقدي من ادوات تغطية العجز في الميزانية العامة، اذكر الشروط الواجب توفرها لنجاح اسلوب التمويل بالعجز ؟ (3ن)

- ان يكون الجهاز الانتاجي مرنا.
- أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولتمويل المشاريع ذات المردود السريع.
- أن لا يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها .
- ان تعمل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة على السيطرة على الاثار التضخمية التي يحدثها الاصدار النقدي.

السؤال الثامن : اذكر صيغتين لتنفيذ مشروعات الميزانية التعاقدية؟ (2ن)

أ- **مشروعات المشاركة** : وتمثل مختلف اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يقوم بمقتضاها القطاع الخاص بتوريد السلع والخدمات ومشاريع البنية التحتية التي يفترض تقديمها من قبل القطاع العام في شكل عقود تاخذ اشكال متعددة.

ب- **مشروعات البوت (B .O.T)** :وهي تمثل شكلا من اشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاها الحكومة احد الاتحادات المالية امتيازا لتنفيذ مشروع معين على ان يقوم هذا الاتحاد المالي او الشركة بالبناء والتشغيل والادارة لفترة معينة (مدة الامتياز) من اجل استرداد التكاليف وتحقيق الارباح تم تنتقل ملكية المشروع للدولة بعد انتهاء مدة الامتياز. وهو يعتبر بديلا لتمويل مشروعات الموازنة العامة من خلال عملية الاقتراض الخارجي.